السلب لم يستحق حقه منه على الاصح لانه متعين لم وانما
يستحق القاتل السلب بركوب غرر يكفي به شركا فيه في حال الحرب
وكفايته شره ان يزيل امتناعه كان يفقأ عينيه او يقطع يديه
او رجليه وكذا لو قطع يدا ورجلا فلو رمى من حصن او من صف المسلمين او قتل كافرا نائما او اسيرا او قتله وقد
انهزم الكفار فلا سلب له لانه في مقابلة الخطر والتعرض بالنفس وكذا لو
وهو منتثر هاهنا والسلب ثياب القتيل التي هي عليه والخف والات
الحرب كدرع وسلاح وركوب وآلته كسرج ولجام وكذا سوار
ومنطقة وخاتم ونفقة معه وكذا جنيبة تقاد معه في الاظهر
لا خيمته وهي وعاء يجعل فيه المتاع ويحمل على حمو التغير مستور
على الفرس فلا يأخذها ولا ما فيها من الدراهم والامتعة لانها
ليست من لباسه ولا من حليته ولا حلية فرسه ولا يخمس السلب
على المشهور لانه صلى الله عليه وسلم قضى به للقاتل وبعد
السلب تخرج مونة الحفاظ والنقل وغيرها من المون اللازمة
كاجرة جمال ورعاع وتقسم الغنيمة وجوبا بعد ذلك اي بعد
اعطاء السلب واخراج المون خمسة اخماس متساوية فيعطى
اربعة اخماسها من عقار ومنقول لمن شهد الوقعة منهم
القتال وهم الغانمون لاطلاق الاية الكريمة وعملا بفعله صلى الله
عليه وسلم في ارض خيبر سواء قاتل من حضر بنية القتال مع
الجيش ام لا لان المقصود تهيئة الجهاد وحصوله هناك
فان تلك الحالة باعثة على القتال ولا يتأخر عنه في الغالب الا لعذر
الحاجة اليه مع تكثير سواد المسلمين وكذا من حضر لا بنية القتال
وقاتل في الاظهر فمن لم يحضر او حضر لا بنية القتال ولم يقاتل لم
يستحق شيأ ويستثنى من ذلك مسائل الاولى ما لو رفت الامام لكما شيء
جاسوسا فغنم الجيش قبل رجوعه فانه يشارك لهم في الاصح الثانية

لو

لو طلب الامام بعض العسكر ليحرس من هجوم العدو وافرد من
الجيش كمينا فانه يسهم لهم وان لم يحضروا الوقعة لانهم في
حكم من ذكره الماوردي وغيره الثالثة لو دخل الامام او نايبه دار
الحرب فبعث سرية في ناحية ففتحت شاركها جيش الامام وبالعكس
لاستظهار كل منهما بالاخر ولو بعث سريتين الى جهة اشتركا الجميع
فيما تغنمه كل واحدة منهما وكذا لو بعثها الى جهتين وان تباعدتا
على الاصح ولا شيء لمن حضر بعد انقضاء القتال ولو قبل حيازة المال
ولو مات بعضهم بعد انقضاء القتال ولو قبل حيازة للمال فحقه لوارثه
كسائر الحقوق ولو مات في اثناء القتال فالمنصوص انه لا شيء له فلا يخلفه
وارثه فيه ونص في موت الفرس ح انه يستحق سهمها والاصح تقرير
النصين لان الفارس متبوع فاذا مات فات الاصل والفرس تابع
فاذا مات فات الاصل جاز ان يبقى سهمه للمتبوع والاظهر ان الاجير
الذي وردت الاجارة على عينه مدة معينة للجهاد بل لسياسة
دواب وحفظ امتعة ونحوها والتاجر والمحترف كالخياط والبقال
يسهم لهم اذا قاتلوا الشهود هم الوقعة وقتالهم اما من وردت الاجارة
على ذمته او بغير مدة كخياطة ثوب فيعطى وان لم يقاتل واما الاجير
للجهاد فان كان مسلما فلا اجرة له لبطلان اجارته لانه بحضور
الصف تعين عليه ولم يستحق السهم في احد وجهين قطع به
البغوي واقتضى كلام الرافعي ترجيحه لاعراضه عنه بالاجارة
ولم يحضر مجاهدا ويدفع للفارس ثلاثة اسهم له سهم ولفرسه
سهمان للاتباع فيهما رواه الشيخان ومن حضر بفرس يرتبه
يسهم له وان لم يقاتل عليه اذا كان يمكنه ركوبه لا ان حضر ولم
يعلم به فلا يسهم له ولا يعطى الا لفرس واحد وان كان معه اكثر
منها لانه صلى الله عليه وسلم لم يعط الزبير الا لفرس وكان معه
خيبر افراس عربيا كان الفرس او غيره كالبرذون وهو ما ابوا ٥

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)